

محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2012)

يحيات مليكة¹

دحمانى فاطمة².

ملخص:

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل فعال في توسيع الطاقات الانتاجية والعرض الكامن للمنتجات. وبإسهابه في التطور التقني عن طريق المعدات والتجهيزات الجديدة والمتطورة التي يستخدمها فهو بمثابة مصدر ومكسب للانتاجية، كما يبقى في قلب عملية النمو من خلال تأثيره المزدوج على العرض و الطلب. لقد كانت للجزائر مساعي حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر على سواء، وسعياً منا لفهم بعد العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر، الجزائر، ارتأينا عبر هذه الورقة البحثية، استخدام منهجية التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ. وعليه تسعى هذه الدراسة الى تحديد العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر، باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل و القصير بين المتغيرتين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، التكامل المتزامن .

مقدمة:

يعد الاستثمار الأداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة، لذلك تعتبر زيادة الاستثمار ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، ومن ثم تقليص الاعتماد على الاستيراد، وتحسين الميزان التجاري. لذلك فإن الاهتمام بالاستثمار وإزالة معوقاته سيؤدي بالضرورة الى تضيق الفجوة بين الاستهلاك و الإنتاج ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وإقامة مشروعات جديدة لغرض استيعاب الاعداد الكبيرة من القوى العاملة وزيادة

¹ استاذة محاضر أ بالمدرسة العليا للتجارة).

² استاذ مساعد أ بجامعة البليدة)

قدرتها الذاتية³. وعليه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا داعما في سد فجوة التمويل، وعمليا وفي ظل حالة عدم كفاية الاستثمار المحلي اللازم لتمويل التنمية طويلة الأجل ومواجهة اعبائها، استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر ان يحتل مكانة بارزة في استراتيجيات العديد من دول العالم . يضاف الى ذلك أن تجربة بعض اقتصاديات شرق آسيا السريعة النمو قد عززت الاعتقاد بأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملا مهما لسد فجوة الموارد التي تعاني منها البلدان منخفضة الدخل وتجنب زيادة تراكم الديون، وفي الوقت نفسه التصدي على نحو مباشر لأسباب الفقر. وعليه اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مهما للتنافس الدولي خصوصا في ضوء سيادة التداخل بين التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان تحقيق الفوائد المتوقعة من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستند الى عدة افتراضات، أولها امكانية اسهامه في تحقيق النمو عن طريق تكملة الاستثمار المحلي، فضلا عن دوره في نقل المهارات والخبرات الادارية و التكنولوجيا بين مختلف الفروع والقطاعات، وفي إطار هذا السيناريو يتوقع أن يترتب عن أنشطة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا غير مباشرة على الاقتصاد المحلي من خلال المنافسة والتقليد وحراك العمالة و إقامة الروابط الرأسية، اما الافتراض الثاني هو أن الاضافات في رصيد رأس المال الناشئة عن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة الانتاج تنحصر استثماراتها في منشآت ومعدات جديدة، الأمر الذي يفرض على المستثمر الأجنبي التزامات طويلة الأجل و يتيح لصانعي السياسات درجة من القدرة التفاوضية في إطار المعاملة بالمثل حالما تصبح هذه الاستثمارات متوافرة وثمة افتراض اخر مفاده ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى حشد الاستثمارات المحلية، وبالتالي فان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل اداة سياساتية فعالة لتحفيز الاستثمار المحلي⁴.

وكانت الجزائر من الدول التي أدركت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة رئيسية للتصحيح و الانفتاح الاقتصادي، ولغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمارات الأجنبية، تبنت الجزائر مثلها مثل معظم الدول النامية لا سيما العربية برنامجا إصلاحيا صارما للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتخبط فيها، والتي شككت عائقا امام تنميتها الاقتصادية هذا من ناحية، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي من خلال منح

³ فواد مرسي ، فصول في التكامل الاقتصادي،الدار العربية للنشر و التوزيع، مصر،1985، ص ص 33-35.

⁴ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا، مذكرة أمانة الاونكتاد، 26-27 حزيران، 2013، ص3.

التسهيلات والمزايا والحوافز الجاذبة التي من شأنها تعزيز الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر من ناحية اخرى.

مما تقدم ، وفي ظل الانفتاح العالمي على الاسواق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي :

- ما نوع العلاقة القائمة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي؟ وما هو اتجاهها؟

من خلال هذا التساؤل الجوهرى يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

- الى اي مدى يمكن ان يحفز الاستثمار الاجنبي المباشر الاستثمار المحلي في الجزائر؟

فرضيات البحث: من خلال الأسئلة الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر.

- توجد علاقة تكامل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في الجزائر.

اهداف البحث : تهدف دراستنا في هذا الاطار الى تحديد نوع العلاقة القائمة :بين الاستثمار

الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي من خلال الدراسة القياسية ثم الخروج بمجموعة من النتائج

المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة ، الأمر الذي يمكن أن يساعدنا على تقديم توصيات لمتخذي

القرار الاقتصادي .

منهجية البحث : لمعالجة الموضوع و الإجابة على الإشكال السابق ،تعتمد الدراسة على

المنهج التحليلي الوصفي والقياس الاستنتاجي من خلال الاعتماد على منهجية التكامل المتزامن و

نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي

في المدى القصير و الطويل في الجزائر وذلك باستخدام سلاسل زمنية نصف سنوية (سداسية)

تشمل الفترة (1998-2012).

الاطار البحثي : ويتكون من العناصر التالية:

1- العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي من واقع الادبيات

الاقتصادية.

2- واقع الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

3- اختبار علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر.

1- العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي من واقع الادبيات

الاقتصادية:

تحدد الأدبيات الاقتصادية بعض القنوات التي قد يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي. قد تكون بعض هذه التأثيرات إيجابية التي تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار المحلي والبعض الآخر سلبية تسبب بحدوث انخفاض في الاستثمار المحلي. ويكمن مصدر التأثيرات الإيجابية عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في قطاع الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج - الروابط الامامية و الخلفية. أو عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج التي تساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد الى السوق. في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار الوطني عن طريق سعر صرف العملة المحلية في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة وبكثافة، مما ينعكس في صورة زيادة سعر صرف العملة والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، كما تعتمد درجة تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يلج فيها الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف. فإذا اعتبرنا مثلاً أن الاستثمار عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ هي بمثابة نقل ملكية أصول شركة قائمة مسبقاً إلى فرد أو شركة أجنبية، فإن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون أقل من تأسيس شركة جديدة (هذا طبعاً في الأجل القصير فقط). وكذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة. كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة. ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تأثير سلبي على المنشآت المحلية بل ربما يحدث تأثير إيجابي من خلال الروابط الامامية و الخلفية، أما في الحالة الثانية فيحتمل أن يكون التأثير سلبي و بالتالي خروج المنشآت المحلية من السوق.

مما تقدم يجب ان نشير ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد يكون له أثر تكاملي (تحفيزي) أو

اثر احلالي (مثبط) للاستثمار المحلي حيث:

- يحدث أثر الاحلال بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من

السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الاجنبي و الشركات المحلية، اذ يترتب

عن الحالة الاولى نقص في المدخرات على مستوى السوق المحلي مما يولد تراجعاً في نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظراً لتحول جزء من المدخرات المحلية الى الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يترتب عن الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية التي أصبحت غير قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشرسة باعتبار ان الشركات المتعددة الجنسية تعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية في التسويق، وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا يؤدي الى عدم قدرتها على المنافسة وبالتالي زوالها وخروجها من السوق المحلية، وهذا ما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي⁵.

- ويحدث أثر التكاملية بين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية من خلال الروابط الأمامية والخلفية، حيث تنشأ الروابط الأمامية عن طريق الاحتكاك و الاتصالات المباشرة مع العملاء و المستهلكين، وتؤدي مثل هذه الروابط الى زيادة التقدم الفني لدى الشركات المحلية عبر الزمن. ولقد أوضح كل من (Blomstrom & Kokko 1996) أهمية الروابط الأمامية للاستثمار الأجنبي المباشر لنمو الأساليب الفنية المعقدة في العديد من الشركات المحلية في الدول المضيفة. أما الروابط الخلفية فتتسبب من خلال علاقات فروع الشركات الأجنبية مع الموردين في الدولة المضيفة، إذ تعتمد تلك الفروع على الموردين في الحصول على احتياجاتها من المواد الخام و مستلزمات الانتاج الأخرى، حيث أوضح كل من Blomstrom & Kokko أن الروابط الخلفية أدت الى زيادة الانتاجية و الكفاءة في الشركات المحلية في الدولة المضيفة، وذلك من خلال⁶:

- مساعدة الموردين المحليين و الأجانب على الاستفادة من تسهيلات الانتاج التي تقدمها لهم الشركات الأجنبية أو فروعها.
- تقديم المساعدة الفنية و المعلومات من أجل زيادة جودة منتجات الموردين وخاصة في مجال تنمية الابتكارات في مجال انتاج الموردين.
- اعتماد الشركات الأجنبية في الدول المضيفة على الموردين المحليين في توفير المواد الخام و المنتجات الوسيطة اللازمة لعمليات الانتاج في تلك الشركات.

رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي-دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2007/2008، ص97.

⁶ Barry F and J. Bradley, *Foreign Direct Investment and Trade: The Irish Host -Country Experience*, The Economic Journal. Vol: 107, No: 455, Blackwell Publishers, USA, 1997; P1803.

ولا يخفى في هذا الشأن وجود العديد من الدراسات حاولت مجملها اختبار أثر احلال و تكاملية الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة من بينها دراسة Agosin, mayer (2000) التي تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي بالدولة المضيفة النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970-1995). وخلصت الدراسة الى أن أثر التحفيز و المزاخمة يختلف من دولة الى أخرى وخلال نفس الدولة من فترة الى أخرى .ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي ،أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحلالي ،أما في افريقيا فكان الأثر محايدا،أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط ،وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول⁷.

وحسب تقرير الأونكتاد لسنة 2001 يمكن للشركات الأجنبية تحفيز وبعث الاستثمار المحلي إذا توفرت عوامل ومقومات أساسية في الدولة المضيفة وذلك من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية ،وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة الى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها ،إضافة الى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية ،وحسب(1996) Gaves فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل بعض الدول على التجارة تؤدي الى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر⁸.

وخلصت دراسات أخرى الى أن الاستثمار المحلي يشكل بحد ذاته محددًا هامًا من محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.بعبارة أخرى تكون طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي ثنائية الاتجاه،حيث تضمنت دراسة كل من Verich و Ndikumana سنة 2008، في البحث عن الصلة القائمة بين الاستثمار المحلي والأجنبي في افريقيا وخلصت الى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين.وتدل النتائج العملية التي خلصا إليها أن الاستثمار الاجنبي يحفز الاستثمار المحلي ،كما أن الاستثمار المحلي له أثر إيجابي على

⁷ Marouane Alaya, Investissement Direct Etranger et Croissance Economique :une estimation a partir Dun Modele de Structure pour les pays de la rive sud de la Mediterranee, les Cahies de L IRD-Paris : AUF Septembre 2006.p8.

⁸ Marouane Alaya,(2006) ,OP,Cit ,P8.

الاستثمار الاجنبي المباشر باستثناء الدول الغنية بالموارد التي يجذب إليها الاستثمار الأجنبي المباشر عادة بصرف النظر عن حالة الاستثمار المحلي⁹. ونشير الى وجود عدة أسباب تكمن وراء قدرة الاستثمار المحلي على تحفيز تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ تتوفر لدى المستثمرين المحليين عادة معرفة أفضل بمناخ الاستثمار، وبالتالي فإنه في ما يقدمون عليه من عمل إشارات تعرف المستثمرين الأجانب بحالة اقتصاد البلد، ففي ظل بيئة تتسم بعدم تناظر الحصول على المعلومات بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب يكون الاستثمار المحلي بمثابة العامل الموجه للاستثمار الاجنبي المباشر، وثمة سبب آخر يكمن وراء قدرة الاستثمار المحلي على التأثير في الاستثمار الأجنبي هو أن العوامل التي تحفز الاستثمار المحلي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذه العلاقة التثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر انعكاسات مختلفة على ترويج الاستثمار، فإذا كان الاستثمار المحلي عاملا موجها للاستثمار الاجنبي المباشر فإن أفضل طريقة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار المحلي بدلا من تقديم حوافز خاصة وسخية للمستثمرين الاجانب.

2- واقع الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

لقد انتهجت الجزائر منذ بداية التسعينيات اسلوب دعم وتنمية وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تبنيها جملة من الاصلاحات الهيكلية و المؤسساتية، كما تم إدخال عدة إصلاحات في المجال التشريعي كإصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990. و الذي أكد على حرية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، الذي تم تعديله سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي وذلك لحل العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري، هذا من جانب وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي و الأجنبي من خلال منح التسهيلات و المزايا و الحوافز الجذابة التي من شأنها ان تعزز الاستثمار المحلي وتجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب اخر. إلا أن النتائج المحققة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن واعدة و الآمال المنتظرة، ولغرض تحليل اتجاهات ومسار

، مرجع السابق، ص8، (2013) الامم المتحدة للتجارة و التنمية⁹

الاستثمار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتاينا استعراض الفترات التالية:

الفترة الاولى(1993-1995): تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية، فقد شهدت هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية وارتفاع خدمات الدين الخارجي الى درجة تفوق امكانات السداد المتاحة، مما دفع بالسلطات القيام باعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبعها من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي¹⁰، وهو ما أثر على مستويات الاستثمار المحلي الذي عرف انخفاضا مستمرا خلال هذه الفترة.

الفترة الثانية (1996-2000): سجلت عودة قوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر وتراوحت قيمتها بين 260 مليون دولار و 607 مليون دولار، توجهت أغلبها الى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى، كما أنها بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الاجنبي الذي استقبلته باقي الدول النامية، لتبقى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام جد ضعيفة. أما معدلات نمو الاستثمار المحلي كانت سالبة في السنوات 1996 و 1997 على التوالي، ثم شهدت تحسنا في سنة 1998 وهذا بفعل ارتفاع أسعار البترول .

ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 2009، 31، ص 59.¹⁰

جدول رقم(03):تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2000.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الاستثمار المحلي	11,34-	1,4-	17,43	3,1-	1,12
حجم الاستثمار الاجنبي الوارد(مليون دولار)	270	260	607	292	280
IDE كنسبة من PIB	0,58	0,54	1,26	0,60	0,51
IDE كنسبة من إجمالي تكوين راس المال	2,31	2,35	4,89	2,46	2,47

.Source : <http://unctadstat.unctad.org>

الفترة ما بعد 2001:

أما الفترة ما بعد 2001 فقد شهدت ارتفاع الاستثمار المحلي سواء بالقيمة النقدية أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ،حيث انتقل من 4694 مليون دولار سنة 2001 الى 65414 مليون دولار في سنة 2010 ،كما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2010 الى 40,38% مقارنة بنحو 26,84% لنفس الفترة.

بالمقابل تميزت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للجزائر باستمرارية في التزايد ،حيث بلغ حجم التدفقات 1108 مليون دولار سنة 2001 بما يعادل 2,02% من الناتج المحلي الاجمالي ، و 8,86% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، اما في سنة 2003 وصل حجم التدفقات 633,7 مليون دولار وبمعدل 0,93% من الناتج المحلي الاجمالي و 3,88% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت ،لتستمر الوتيرة في الارتفاع سنة 2007 في حدود 1,662 مليار دولار اي بنسبة 1,23% من الناتج المحلي الاجمالي ،وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ،وباعتبار أن أهم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ينحصر نشاطها اساسا في قطاع المحروقات ،بقيت هذه الاستثمارات في منأى عن هذه الأزمة لازدهار هذا القطاع مؤخرا ،حيث بلغت قيمة

تدفقاته لهذه السنة حوالي 2,593 مليار دولار و بنسبة 1,51% من الناتج المحلي الاجمالي ،أما في سنة 2009 واصلت التدفقات تزايدها لتصل في حدود 2,746 مليار دولار وبنسبة 1.99% من الناتج المحلي الاجمالي ،كما عرفت السنوات الأخيرة تذبذبا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ،حيث سجلت تراجعا بنحو 2,264 مليار دولار وبنسبة 1,43 من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010، وعلى الرغم من الانتعاش الملحوظ في افتتاح الاسواق و التنافس على جذب الاستثمارات لا يمكن اعتبار الجزائر من بين الدول الأكثر استقطابا لهذه الاستثمارات،حيث جاء تصنيفها ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذبها ،وحسب تقرير منظمة الاونكتاد صنف الجزائر سنة 2011 في المرتبة الخامسة افريقيا بما يعادل 2.57 مليار دولار بعد كل من نيجريا (8.9 مليار دولار) وجنوب افريقيا (5.5 مليار دولار) وغانا (3.2 مليار دولار) والكونغو (2.9 مليار دولار) .

ومن هنا، نعتقد جازمين ان مثل هذا الترتيب يمكن ان يلغي بحسب خلو الاقتصاد الجزائري من التسهيلات التي تؤهله لاستقطاب استثمارات وارتفاع مستوى التقييم الدولي له كبيئة مستقرة جاذبة للاستثمارات الخارجية،والحقيقة الماثلة للعيان اننا لم نستثمر في فرص النجاح التي اتاحت لنا على الرغم من قلتها حتى نحافظ على الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر بدوره حجر الاساس في جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية على حد سواء.

3 - اختبار علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر:

اعتمدنا في هذه الاختبارات على بيانات البنك المركزي الجزائري¹¹، و البنك الفرنسي¹²، وهي عبارة عن بيانات نصف سنوية (سداسية) ممتدة من 1998 الى 2012،اي حجم العينة هو 30 وهو يوافق الحد الأدنى المطلوب للقيام بهذه الاختبارات ،اما المتغيرات المدروسة هي: id (الاستثمار الوطني المحلي) و Ide (الاستثمار الاجنبي المباشر).

يقوم تحليل التكامل المتزامن بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في الاجل الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية ،و يقوم مفهوم التكامل المتزامن على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمئيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما في المدى الطويل ،هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن

¹¹ www.bank-of-algeria.dz/indica7.gif

¹² www.francoise.mely@dgtresor.gouv.fr

العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد في البداية إزالة مشكل عدم الاستقرار، و ذلك بالقيام باختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ¹³، ولاختبار علاقة التكامل نمر بمرحلتين:¹⁴

المرحلة الاولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين حيث يتمثل الشرط الاساسي للتكامل المتزامن في ضرورة ان تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة ،و إلا فانه لا يمكن ان تكون بينها علاقة تكامل متزامن،وفي هذه المرحلة نستعمل اختبار ديكي فولر المعزز لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية.و بعد أثبات أن السلسلتين مستقرتين و من نفس الرتبة،نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل غرانجر أو اختبار جوهانسن.

الشارف عتو ، " دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009 ، ص 131.

المرحلة الثانية: اذا تحقق الشرط في المرحلة الاولى نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية بين المتغيرات وذلك على الشكل التالي:

$$id_t = \beta ide_t + \alpha + \varepsilon_t$$

وحتى نقبل علاقة التكامل المتزامن يجب ان تكون الاخطاء مستقرة (اختبار الاستقرارية يتم عن طريق اختبار ديكي فولر او تمثيل دالة الارتباط الذاتي للاخطاء)

$$\hat{\varepsilon}_t = id_t - \hat{\beta}ide_t - \hat{\alpha}$$

اذا كانت البواقي مستقرة يمكن اذن تقدير العلاقة في المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى بالشكل التالي:

$$\nabla id_t = \beta \nabla ide_t + \gamma \hat{\varepsilon}_{t-1} + \mu_t \quad .\gamma < 0$$

حيث يمثل γ قوة الارجاع للتوازن (force de rappel)، وحتى يقبل هذا النموذج الديناميكي لابد ان يكون معنوياً وسالباً، وعلى خلاف ذلك يرفض النموذج.

أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرتين، وذلك عن طريق استعمال الاختبار المعزز لديكي فولر للجذور الوحودية، وهذا بعد حساب عدد التأخيرات بناء على اساس اصغر قيمة لكل من معامل اكايك و شوارز. و نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة يمكن توضيحها في الجدول رقم (04) ادناه

الجدول رقم (05): اختبار ديكي فولر للفروقات الاولى.

النموذج رقم (04)		النموذج رقم (05)		النموذج رقم (06)		
اختبار	القيمة الدرجة $t_{\text{tab}} 5\%$	اختبار	القيمة الدرجة $t_{\text{tab}} 5\%$	اختبار	القيمة الدرجة $t_{\text{tab}} 5\%$	الم تغيرة
$t_{\phi} ADF$		$t_{\phi} ADF$		$t_{\phi} ADF$		
-3.47	-1.94	-	-	-	-	Di
		3.87	2.93	4.05	3.52	d
-7.05	-1.94	-	-	-	-	Di
		7.12	2.93	7.04	3.52	de

المصدر: تم احتساب القيم بالاعتماد على برنامج EViews 6.0

بمقارنة قيم t_{ϕ} الاحصائية (المحسوبة) مع القيم الحرجة يتضح ان الفروقات الاولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة وذلك بدلالة ان القيم المطلقة t_{ϕ} الاحصائية تفوق تلك الحرجة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

أ- اختبار التكامل المتزامن: باعتبار ان المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الاولى للمتغيرتين ide.id) مما يدل على احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات وبالتالي يضمن استمرارية مسار هذا التكامل على المدى الطويل. وللتأكد من امكانية وجود تكامل متزامن قمنا باستعمال طريقة المرحلتين لانجل وجرانجر، سوف نلجأ الى تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

جدول رقم (06): اختبار التكامل المتزامن لأجل وغرانجر.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	احصائية ستودنت (t)	الاحتمال
الثابت	9,1420	0,238557	38,32235	0,0000
	83			
الاستثمار الاجنبي المباشر	0,4345	0.063608	6,832146	0,0000
	77			
معامل التحديد	0,625058		اختبار دارين واتسن	2,29161
				2

المصدر: تم احتساب القيم بالاعتماد على برنامج eviews6.0

من خلال الجدول يمكن كتابة علاقة في المدى الطويل بالشكل التالي:

$$id_t = 9.14 + 0.43 ide_t$$

و بناء على نتائج الجدول رقم (06) يتبين ان هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر، كما تبرز قيمة ستودنت ان معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر لها معنوية احصائية تختلف عن الصفر، اي انها تؤثر بصورة كبيرة وملموسة على الاستثمار المحلي في الجزائر في المدى الطويل. كما تدل قيمة معامل التحديد على ان التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر 62% من تغيرات الاستثمار المحلي، ويرجع الباقي الى الاخطاء او وجود متغيرات اخرى تفسر الاستثمار المحلي، كما تؤكد احصائية دارين وتسون على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء. بعد القيام بتقدير العلاقة في المدى الطويل، سوف نعكف على تطبيق اختبار الاستقرار على باقي هذا الانحدار.

جدول رقم(07):نتائج اختبار الاستقرار على باقي الانحدار.

Résidu المقدر () الباقي (estimé)	فحص عند المستوى (test en niveau)	
	ADF	
	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	اختبار $t_{\phi ADF}$
	-3.57	-6.10

المصدر: تم احتساب القيم بالاعتماد على برنامج eviews6.0

يظهر الجدول رقم (07) اختبار الجذر الاحادي على باقي معادلة الانحدار ان هذا الاخير (الباقى) مستقر عند المستوى ،وذلك لان قيمة اختبار $t_{\phi}ADF$ المحسوبة اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ،وعليه فان متغيرات النموذج المقدر متكاملة ومتزامنة على المدى الطويل.

ت - تقدير نموذج تصحيح الخطا باستعمال طريقة انجل وجرانجر .

بعد اجراء اختبار التكامل المتزامن والذي اكد على ان السلاسل متكاملة ومتزامنة في المدى الطويل،سوف نقوم بتقدير النموذج في المدى القصير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ،وذلك باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الاولى: حساب البواقى من العلاقة في المدى الطويل.

$$id_t = 9.14 + 0.43ide_t + \varepsilon_t$$

حيث ε_t تمثل مقدر البواقى وهو مستقر،ومنه نموذج البواقى ياخذ الشكل التالي:

$$\hat{\varepsilon}_t = id_t - 0.43 ide_t - 9.14$$

الخطوة الثانية: في هذه المرحلة نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير(النموذج الديناميكي (ECM))،وذلك باستعمال السلاسل المستقرة،اضافة الى بواقى النموذج المستقر. و نتائج التقدير مبينة في الجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	احصائية ستيودنت (t)	الاحتمال
الثابت	- 0,007792	0,151932	-0,051284	0,9595
الاستثمار الاجنبي المباشر	0,39974 4	0,167874	2,381209	0,0249
معلمة حد تصحيح الخطأ	- 1.240134	0,224836	-5,515717	0,0000
معامل التحديد	0,603375		اختبار دارين واتسن	1,89768 2

المصدر: تم احتساب القيم بالاعتماد على **eviews6.0**

عملياً ما يهمننا في هذا النموذج بالدرجة الأولى وبالزيادة هو معامل تصحيح الخطأ (معامل البواقي المؤخرة) فمن خلال الجدول نجد ان معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى معنوية 5% ذات اشارة سالبة (-1.240134). ما يثبت ان سلوك الاستثمار المحلي قد يستغرق عند حدوث اي صدمة حوالي 124 سداسي حتى يصل الى وضعية التوازن في الاجل الطويل، ويسمى ايضا هذا المعامل بقوة الارجاع (سرعة التعديل) يقيس سرعة الاستثمار المحلي التي تسمح له بالرجوع للتوازن في كل فترة، فنقول انه يتم في كل فترة (سداسي من خلال المعطيات) تعديل ما يزيد عن 124.01% من اختلال توازن الاستثمار المحلي في الاجل الطويل، وهذا ما يفسر فرضية التكامل المتزامن، ومن ثم يمكن قبول نموذج تصحيح الخطأ الذي يربط بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر. كما يظهر الجدول (08) قيمة معامل التحديد 0.60 وهو ما يدل على ان جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي، حيث ان التغيرات في الاستثمار الاجنبي المباشر تفسر لنا ما يزيد عن 60% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي، كما تشير هذه القيمة الى وجود متغيرات اخرى مفسرة لتغيرات الاستثمار المحلي وهي غير مدرجة في النموذج، بالاضافة الى ذلك احصائية داربن واتسن تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

الخاتمة:

بينت الدراسة القياسية وجود علاقة معنوية ايجابية على المدى القصير و الطويل بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي المباشر، وعليه فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر هي بمثابة محفز للاستثمار المحلي على رغم من ضعف التدفقات الواردة. ويمكن ان نضيف ان الاستثمار الاجنبي المباشر قادر على اداء دور بناء في عملية التنمية في الجزائر عن طريق تحويل رؤوس الاموال والتكنولوجيا و المهارات والكفاءة العملية، ويؤكد الواقع ان الاستثمار الاجنبي المباشر كان بالفعل عاملا مهما في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر، الا ان تمركز اغلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع المحروقات زاد من استمرارية اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط، وبالتالي حساسيته المفرطة للتقلبات و الصدمات الخارجية نتيجة التقلبات المتتالية لأسعار النفط على مستوى الاسواق العالمية، وفي الاخير لعل التحدي الاهم من الناحية الاقتصادية الذي يواجه الجزائر يكمن من وجهة نظرنا في

كيفية التقليل من التركيز القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل تعظيم الاثر الانمائي للاستثمار الاجنبي المباشر.

ان الملاحظة الاساسية التي تفرض نفسها عند تفحص النتائج السابقة هي من دون شك مرتبطة بضرورة التاكيد عن الانعاش الاقتصادي عن طريق الاستثمار المحلي و الاجنبي باعتباره الوحيد الكفيل لتحقيق استقرار اقتصادي ،وعليه يمكن التأكيد على بعض التوصيات التالية:

- الاستثمار الاجنبي المباشر مكملا للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه،ويستوجب على الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ان لا تطغى على تلك الجهود الهادفة الى تنمية الاستثمار المحلي.

- تشجيع الاستثمار الوطني الخاص و انمائيه ،من خلال توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتحفيزه ووضع خطة عمل لإنمائه باعتباره محركا مناسباً لاستقطاب الاستثمار الاجنبي،فقد اثبتت التجارب الميدانية والعملية انجذاب هذا الاخير نحو اقتصاديات الدول التي يتسم القطاع الخاص فيها بالريادة لكونه قطاع واعد تتعدد فيه الفرص خصوصا في مشاريع البنى التحتية و المشاريع الانتاجية و الخدماتية،وهنا يصبح شريكا فعالا للمؤسسات الاجنبية.

- تقوية الشراكة بين المستثمرين المحليين و الاجانب خارج قطاع المحروقات مما يعزز نقل التكنولوجيا و المهارات ويقوي تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.